صوت البحرين

Voice of Bahrain
PO Box 65799، London NW2 9PL
Email: info@vob.org،
Web Site: www.vob.org

العدد 450، يوليو 2020، ذو القعدة 1441 هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

شعب صامد ومعارضة واعية وحاكم ظالم، فانظر لمن الفلك

لدى المعارضة البحرانية مميزات عديدة اذا قورنت ببقية المعارضات، فبالاضافة لمبدئيتها واستمرارها وانتظام عملها وعمقها الشعبي والتاريخي، فان هذه المعارضة تتوفر على قدر من الاصالة والثبات وترفض الانجرار الى المحاولات الخليفية لحرف مسارها او الهائها او نخرها من الداخل. لذلك فشل الطغاة في كسر شوكة الشعب البحراني خلال نضاله الممتد طوال قرن كامل. هذا برغم المفارقة في امكانات الطرفين. ففيما تستولي العصابة الحاكمة على البلاد بنمط احتلالي متميز، وتسيطر على كافة موارده وثرواته، لا تمتلك المعارضة امكانات مادية تدعم نشاطاتها وفعالياتها. وقد ساعدها التطور التكنولوجي بتوسيع نشاطها وتقليص نفقاتها الضئيلة في الاساس. وما اكثر محاولات الخليفيين كسر شوكة الشعب تارة بالقمع والاكراه والتنكيل، واخرى بالابتزاز والمساومة على الرزق، وثالثة باستخدام التجويع والترهيب والتهديد، ورابعة بخلق البلبلة في اوساط الشعب بمبادرات شكلية خصوصا عندما يرغم على تقديم تنازلات للبحرانيين. حدث هذا مرارا. فبعد انتفاضة 1965 والضجة الدولية آنذاك ضد سياسات القتل التي انتهجها لقمع انتفاضة 5 مارس ارغمه نشاط المعارضة الاعلامي والحقوقي لاطلاق سراح اغلب المعتقلين في غضون عام واحد. يومها كانت البحرين تحت الحماية البريطانية ولم يكن الخليفيون سوى وكلاء للمحتل البريطاني. وادت تلك الانتفاضة ا لتي كان من شعاراتها: يسقط يسقط الاستعمار للانسحاب البريطاني لاحقا خصوصا مع وجود عوامل اخرى دفعت لذلك الانسحاب من بينها افول نجم "الامبراطورية العجوز" بعد الحرب العالمية الثانية. وفي السبعينات حدثت اول تجربة برلمانية لم يستطع الخليفيون تحملها، فعمدوا لوأدها في اغسطس 1975. وبعدها حدثت اعتقالات واسعة حاول الخليفيون حصرها بذوي الاتجاهات اليسارية لمنع تبلور موقف وطني متماسك. وكان ايان هندرسون آنذاك الرجل الاول في جهاز الامن ا لخليفي، فالتزم سياسة كسر العظم مع تخفيف الالم لمنع صراخ ا لضحايا.
في الثمانينات تواصل التوتر واستمر حتى انتفاضة التسعينات التي كانت الاوسع حتى ذلك الوقت. وارغم الشعب طغاته على طرح مشروع سياسي اعتقدوا انهم سوف يكسرون به شوكة البحرين واهلها، ولكن ذلك المشروع ولد ميتا. فقد دخلت البلاد في 14 فبراير 2002 مرحلة جديدة من ا لنضال باشكال جديدة ادت لاكبر ثورة في تاريخ البلاد، ما تزال آثارها قائمة حتى اليوم. الخليفيون يدركون ان استمرار سجن آلاف البحرانيين يعني تواصل الغضب الداخلي وتأجيج المشاعر المعادية للاحتلال الخليفي، وتوفير وقود متواصل للمعارضين والجهات الحقوقية الدولية. كما يدركون ان سياسة ابعاد المواطنين ربما خففت الضغط على النظام في الداخل ولكنها خلقت معارضة واسعة في الخارج لا تستطيع احتواءها او منع نشاطها برغم تعاون بعض الدول التي يتواجد عليها اللاجئون البحرانيون. وقد نجح الشعب، من خلال نشطائه في الداخل والخارج في ابقاء النظام الخليفي في بؤرة الاهتمام الدولي كنظام قمعي استبدادي، توارثي متخلف. صحيح انه يستظل بظلال التحالف السعودي – الاماراتي ويتمتع بدعم بريطاني جديد – قديم، ولكنه يدرك، وكذلك داعموه، ان هذا ليس وضعا طبيعيا وانه طالما بقيت السجون مكتظة بنزلائها فلن تهدأ الامور. المشكلة ان هؤلاء المعتقلين مشاريع ثورة متجددة دائما. فالكثير منهم كان من نشطاء الانتفاضات والثورات السابقة، وان الافراج عنهم سوف يفشل سياسات الخليفيين التي ادت لتقليص وهج الثورة في السنوات الاخيرة. يضاف الى ذلك استمرار الضغوط الدولية لاطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين يقضي الكثيرون منهم عامهم العاشر في طوامير التعذيب. كما ان السجون تحتاج لميزانية كبيرة وقد اصبحت مصداقا للتوحش الخليفي. ويكفي الاشارة الى فيلم "كسر الصمت" الذي بثته بي بي سي قبل بضعة شهور وكيف انه كشف المستور من التوحش الخليفي واثار مشاعر الغضب ودفع داعمي النظام لدعوته للقيام بمبادرات لغلق الملف الحقوقي واطلاق سراح السجناء السياسيين.

البقية على صفحة 8

* في يوم الاثنين 15 يونيو قررت العصابة الخليفية من خلال محاكمها الصورية تأييد حكم الإعدام ضد شابين من ضحايا التعذيب، في قضيتين منفصلتين. محكمة التمييز أيّدت بشكل نهائي حكم الإعدام بحق زهير السندي، بتهمة الإنضمام إلى خلية إرهابية. وعلى الرغم من أن الأدلة اقتصرت على الاعتراف تحت الإكراه، إلا أن المحكمة رفضت التحقيق في شكاوى التعذيب أو الإستماع لأقوال الضحية في هذا الشأن.

وأيدت محكمة أخرى حكم الإعدام بحق الشاب حسين عبد الله ليرتفع عدد المعتقلين الذين حكموا بالإعدام بشكل نهائي لاسباب سياسية إلى 10 مواطنين، يضاف إليهم إثنان بانتظار جلسة المحاكمة النهائية. واعتبرت منظمات دولية عديدة تأييد الحكم بقتل مواطنين بحرانيين اصليين استمرار لسياسة الاضطهاد الخليفي للبحرين وشعبها.

* توصل فريق الأمم المتحدة المعني بالإحتجاز التعسفي إلى أن المتهمين في قضية ما عرف في البحرين بـ "كتائب ذو الفقار" معتقلون تعسفيا، داعيا السلطات في البحرين إلى الإفراج الفوري عنهم. وناقش الفريق في تقرير مفصل أوضاع 20 متهما من أصل 138 متهما تعرضوا لمحاكمة جماعية في مايو 2015 بتهمة تشكيل "خلية إرهابية" أطلق عليها إسم " كتائب ذو الفقار". وقال فريق الإعتقال التعسفي في الأمم المتحدة أن اعتقال هؤلاء الأفراد انتهك العديد من قوانين حقوق الإنسان الدولية، وأن بقائهم في السجن في هذه الظروف الإستثنائية مع تفشي فيروس كوفيد19يشكل خطورة أكبر على حياتهم في السجن، وقد يرقى إلى اعتباره جرائم ضد الإنسانية، مشددا على ضرورة الإسراع بالإفراج عن 18متهما في القضية المزعومة.

* وجه 60 عضوا في البرلمان الأوروبي رسالة إلى ديكتاتور البحرين طالبوا فيها بإطلاق سراح السجناء السياسيين، في حين وقع نائب بريطاني عريضة تحذر من قرب تنفيذ أحكام إعدام بحق ناشطين اثنين. وحذر النواب الأوروبيون من تفشي فيروس كورونا في السجون، وقالوا إن التدابير الوقائية -مثل التباعد الاجتماعي- مستحيلة بسبب الاكتظاظ (انظر ص 5)

* جاء إخراج نبيل رجب من طوامير التعذيب الى السجن المنزلي ليسلط الضوء مجددا على القمع الخليفي. فبدلا من الترحيب بالمشروع الخليفي الجديد المسمى "العقوبات البديلة" اعربت المعارضة عن رفضها المطلب لهذا المشروع الهادف لتوسيع دائرة القمع، فبدلا من سجن الشخص اصبحت عائلته كلها رهن الاعتقال بعد نقله الى المنزل. وقال جو ستورك، نائب مدير قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: "نحن سعداء للغاية برؤية نبيل رجب يعود إلى أحضان أسرته، لكنه لا يزال غير حر في التحرك أو الحديث بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وحتى نكون واضحين، كان ينبغي للحكومة البحرينية ألا تعتقله أصلا، وينبغي لها فورا إبطال تُهَمه وإدانته الجائرة". بينما قالت لين معلوف، مديرة البحوث للشرق الأوسط في منظمة العفو الدولية: "من المستحيل أن ننسى أنه قضى ما يقرب من أربع سنوات منفصلاً عنهم ظلماً، أو نسيان العديد من النشطاء السلميين الآخرين الذين ما زالوا خلف القضبان في البحرين... ويجب أن يرافق إطلاق سراح نبيل الآن إلغاء إدانته والحكم الصادر بحقه، وإسقاط أي تهم معلقة موجهة إليه فيما يتعلق بتعبيره عن رأيه السلمي، ووضع حد للظلم الذي تعرض له.

وقفة في جنيف من اجل المحكومين بالاعدام

نظمت أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB)وقفة الثلاثاء 16 يونيو أمام مقر هيئة الأمم المتحدة في جنيف، تضامنا مع المحكومين بالإعدام في البحرين وطالبت خلالها بإطلاق سراحهم. وأعرب المشاركون في الوقفة عن تضامنهم مع المحكومين بالإعدام في البحرين وفي مقدمتهم زهير السندي الشاب حسين عبدالله اللذين قضت محاكم الخليفية اليوم (الإثنين 15يونيو) بتأييد حكم الإعدام ضدهما وفي قضيتين منفصلتين.
ورفع المشاركون في الوقفة صورا للمحكومين طالبوا خلالها بإسقاط أحكام الاعدام التي صدرت وفقا لأدلة انتزعت تحت التعذيب، مع رفض المحكمة التحقيق في شكاوى التعذيب أو الاستماع لأقوال الضحيتين في هذا الشأن. وحث المشاركون في الوقفة التي السلطات على إلغاء أحكام الاعدام وإطلاق سراح كافة المحكومين بالإعدام ووقف العمل بقانون الإعدام الذي فعلته السلطات الخليفية في العام 2017.

تضامن مع عائلات المحكومين بالاعدام

قام وفد من أباء الشهداء في البحرين مساء يوم أمس (الإثنين 15يونيو) بزيارة تضامنية إلى عوائل المحكومين بالإعدام.
وتداولت وسائل التواصل الإجتماع صورة لعدد من أباء الشهداء في زيارتهم إلى منزل ضحية التعذيب زهير السندي الذي أيدت محكمة التمييز الخليفية يوم أمس الحكم بالإعدام ضده، في تهم انتزعت تحت وطأة التعذيب.
وعبر أباء الشهداء عن وقوفهم ومساندتهم للمعتقلين، وتنديدهم بالأحكام الظالمة التي افتقرت لأدنى معايير العدالة.
واشتعلت وسائل التواصل الإجتماعي يوم أمس على وسم #كلا_للإعدام منددة بالأحكام الظالمة. كما شهدت عدد من البلدات اضطرابات بعد أن قام محتجون بإغلاق الشوارع بالإطارات المشتعلة تعبيرا عن الغضب.

اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب: وقفة مع البحرانيين

ندوة في الفضاء الافتراضي عقدت يوم الجمعة 26 يونيو بمناسبة اليوم العالمي للدفاع عن ضحايا التعذيب. الندوة نظمت بشكل مشترك من قبل منظمتي "بيرد" و "امريكيون من اجل الديمقراطية وحقوق الانسان في البحرين". شارك في الندوة 100 شخص من بلدان شتى، وتحدث فيها كل من السيد جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لشؤون الشرق الاوسط بمنظمة هيومن رايتس ووج، والناشط البحراني علي عبد الامام والاعلامية مايا اوبنهايم (صحيفة اندبندنت). كما تحدثت السيدة ابتسام الصايغ عن معاناتها في سجون الخليفيين.

الخليفيون يتفوقون في التعذيب

احتفى نشطاء حقوق الانسان في العالم باليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، بطرق شتى. وفي ظروف التباعد الاجتماعي، اصبحت الندوات الالكترونية الوسيلة المفضلة لدى الكثيرين.

في 28 مايو نظم أكثر من 100 عامل تابعين لشركة SPC Fundament للإنشاءات مظاهرة احتجاج على الشركة بسبب عدم دفع أجورهم وذلك في النويدرات بالقرب من مكان إقامتهم..ويستحق العمال ما يصل إلى 8 أشهر من الرواتب غير المدفوعة بالإضافة إلى مستحقات نهاية الخدمة.

نواب بريطانيون يطالبون حكومتهم بالتدخل للافراج عن النشطاء البحرانيين

البحرين اليوم – لندن، 25/06/2020

حثّ نواب من مختلف الأحزاب البرلمانية في المملكة المتحدة، وزير الخارجية البريطانية دومينيك راب على الدعوة للإفراج عن نشطاء حقوق الإنسان المسجونين تعسفاً في ثلاث دول خليجية، هي كل من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين في ضوء المخاطر التي يشكلها COVID-19.

جاء ذلك في رسالة وجّهها عشرة نواب، بمن فيهم برندان أوهارا، السير بيتر بوتوملي، وكارولين لوكاس، وآندي سلوتر وأب البرلمان وآخرين، دعو فيها إلى الإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم النشطاء الحائزون على جوائز , لوجين الهذلول، وأحمد منصور، والدكتور عبد الجليل السنكيس.

أشارت الرسالة إلى تصريح للجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي أكدت فيها على أن السجناء اكثر عرضة للإصابة بالأمراض وخاصة كوفيد-19، كما وان الأوضاع السيئة في السجون تسرع من انتشار الفيروس. وذكّرت الرسالة بان الأوضاع في سجون البحرين والسعودية والإمارات انتقدت على نطاق واسع بسبب اكتظاظ السجون وقلة المعقمات وضعف الرعاية الصحية

ولفت النواب إلى ان هؤلاء الناشطين سجنوا لانتقادهم السلمي لحكوماتهم، ومن بينهم لجين الهذلول التي اعتقلت عام 2018 بسب حملتها السلمية للمطالبة بالديمقراطية والحقوق ولاتزال في السجن دون ان تعرض على المحكمة. وكذلك بالنسبة للناشط الإماراتي احمد منصور والأكاديمي البحراني عبدالجليل السنكيس اللذان يقضيان أحكاما مطولة بالسجن، لدفاعهما عن الديمقراطية وعن حقوق الإنسان. وبينت الرسالة ان الناشطين يعانيان من متاعب صحية تجعلهما معرضان بشكل خطير للإصابة بفيروس كورونا, مشيرة إلى ان الأمم المتحدة حذّرت من انهما يتعرضان لمعاملة سيئة تلرقى إلى التعذيب.

وطالب النواب الحكومة البريطانية بدعوة حكومات السعودية والإمارات والبحرين بشكل علني لإطلاق سراح هؤلاء الناشطين وجميع المعتقلين لمجرد انتقادهم لحكوماتهم بشكل سلمي, لضمان سلامتهم خلال هذه الجائحة.

وعلق برندان أوهارا، نائب رئيس مجموعة APPGلحقوق الإنسان والديمقراطية في الخليج قائلاً: "مع اقتراب خروج بريطانيا السريع من الاتحاد الأوروبي، من الأهمية بمكان أن تكون حقوق الإنسان في مركز السياسة الخارجية للمملكة المتحدة" وأضاف "غالبًا ما تغض الحكومة البصر عن محنة المدافعين عن حقوق الإنسان المسجونين في الخليج، ومع تفشي COVID-19الذي يشكل الآن تهديدًا وشيكًا وغير مسبوق لحياتهم، فقد حان الوقت لاتخاذ موقف والدعوة إلى إطلاق سراحهم الفوري ".

وعلقت النائبة كارولين لوكاس قائلة: "برفضها التحدث علناً عن الانتهاكات المستمرة لهؤلاء الأفراد الشجعان، فإن الحكومة تضع مرة أخرى سمعتها لصفقات التجارة قبل حقوق الإنسان" وأضافت "إن رؤيتها لبريطانيا العالمية تبدو مثل تلك التي يتم فيها التخلي عن القيم الأخلاقية باسم النفعية السياسية".

ومن علق سيد أحمد الوداعي، مدير الدعوة في معهد البحرين للحقوق والديمقراطية قائلاً: "عندما يتعلق الأمر بحلفائهم في الخليج، فإن ادعاء حكومة المملكة المتحدة بدعم محنة المدافعين عن حقوق الإنسان هو ببساطة غير ذي مصداقية" وأردف" في الوقت الذي يشكل كوفيد - 19 تهديدًا خطيرًا لحياة الناشطين المسجونين في جميع أنحاء المنطقة، يجب أن يجبر هذا التدخل اللافت من قبل البرلمانيين الحكومة على إنهاء الكيل بمكيالين والدعوة إلى الإفراج عن هؤلاء الأفراد الشجعان ".

استنفار بسجن جو بعد اصابة شرطة بفيروس كورونا

البحرين اليوم-المنامة، 5 يونيو

قامت إدارة سجن جو سيء الصيت بعزل عدد من الشرطة ونقلهم للمحجر الصحي بعد تأكد إصابتهم بفيروس كورونا (كوفيد 19).

وعلمت (البحرين اليوم) من مصادر خاصة تأكد إصابة الشرطي (شكيل) العامل في مستودع السجن وقسم الصيانة، والذي يُعتقد بأنه نقل العدوى إلى شرطة آخرين من بينهم المدعو رضوان (من أصول باكستانية)، إلى جانب المدعو عبد الله الدوسري، والمدعو أفضل (من أصول باكستانية).

وشهد سجن جو حالة من الإستنفار تم على إثرها إغلاق المستودع بشكل تام، كما تم إغلاق المقصف "الكانتين"، ومن ثم تم نقل من كانوا متواجدين فيه في الأثناء يوم أمس (الخميس 4 مايو) إلى الحجر الصحي، بما في ذلك عدد من السجناء النزلاء في مبنى 4.

وتم استقدام قوة بلباس أبيض أحاطت "بالكانتين" ويبدو أنهم كانوا يرتدون لباسا واقيا لحمايتهم من التعرض لأي إصابة.

وقبل أيام قامت إدارة سجن جو بعزل عمال الصيانة ونقلهم إلى محاجر صحية بحسب بعض الأنباء، وباتت أعمال الصيانة التي تشمل السباكة، والكهرباء وغيرها تتم بالتعامل مع شركات من خارج السجن وليس من عمال تابعين لوزارة الداخلية كما كان في السابق.

وقد وردت معلومات أخرى لم يتسنى التأكد منها بدقة تفيد بنقل سجينين من مبنى 23 إلى الحجر الصحي، أحدهما سجين يحمل الجنسية السعودية، كما تم الإشتباه بإصابة نزيل هندي من مبنى 4 ونقل إلى الحجر الصحي أيضا.

وبحسب المصادر فإن وزارة الداخلية أصدرت قرارا عاجلا بإجراء فحص شامل لكل العاملين في سجن جو، بسبب مخاوف جدية من احتمال وجود مزيد من الإصابات في صفوف الشرطة. ولم تفصح وزارة الداخلية عن أي معلومات رسمية حول أوضاع الشرطة المصابين، حيث تحاط كل التدابير والإجراءات في السجن بسرية بالغة.

وعبر بعض عوائل السجناء السياسيين عن خشيتهم الحقيقية من تعرض السجناء إلى الإصابة، وهو ما قد يحدث كارثة إنسانية لا تحمد عقباها، خصوصا مع وجود مصابين بأمراض مزمنة وكبار في السن، يعانون أصلا من الإهمال الصحي، كما أن بيئة السجن تساعد على انتشار العدوى بشكل سريع بسبب تكدس السجناء في الزنزانات وعدم امكانية وضع نظام تباعد اجتماعي.

وتخيم هذه الأجواء المقلقة على سجن جو بالتزامن مع انتشار أمراض جلدية بين مئات السجناء دون توفير علاج مناسب.

وسبق أن دعت منظمات دولية، ونواب من البرلمان الأوربي والبريطاني السلطات في البحرين لإطلاق سراح السجناء السياسيين في هذه الأزمة الصحية العالمية الخطيرة.

وتعج سجون البحرين بما يزيد عن 2000 سجين بينهم علماء دين، وأكاديميون وطلبة جامعيون في ظروف سيئة للغاية.

مصابون بأمراض جلدية في سجن جو منذ 6 أشهر بدون علاج

البحرين اليوم-المنامة
حصلت (البحرين اليوم) على معلومات مؤكدة عن وجود إصابات بأمراض جلدية معدية منتشرة بين السجناء في عدد من مباني سجن جو سيء الصيت.
ويشكو السجناء من عدم وجود إهتمام وعلاج مناسب للأمراض الجلدية التي يعانون منها لأكثر من 6 أشهر.
ويؤكد السجناء بأن الأمراض الجلدية معدية، وعدد السجناء المصابين يزداد مع الوقت في ظل عدم وجود العلاج المناسب، وعدم وجود أدوات التعقيم والمطهرات المناسبة التي قد تساعد في الحد من انتشار المرض.
كما ترفض إدارة السجن منح المصابين وقت إضافيا للتشمس رغم أن ذلك عامل مهم للقضاء على تلك الأمراض. وعلاوة على اجراءات التضييق وسوء المعاملة للسجناء وخصوصا النزلاء في مبنى 14، حيث يتم نقل السجناء إلى العيادة في حالة الحاجة الضرورية مقيدين من الخلف، وهو تعامل خاص مع السجناء السياسيين دون غيرهم.
وتم التعرف على 31 سجينا في مبنى 14 من المصابين، وهم كل من:

يوسف أحمد العرادي
٢- سيد أحمد محمد سلمان
٣- شاكر عيسى أحمد
٤- سيد علي علوي
٥- حسن جعفر خميس
٦- حبيب عبد اللطيف مهدي
٧- ناجي علي فتيل
٨- محمد يوسف مرهون
٩- علي محمد جعفر متروك
١٠- أحمد صالح علي صالح
١١- محسن إبراهيم محسن
١٢- حسين محمد حسن
١٣- حسن علي عبد الله
١٤- سيد علوي ميثم
١٥- جعفر ميرزا علي ميرزا
١٦- علي جعفر علي
١٧- علي معتوق إبراهيم
١٨- سليمان حبيب علي
١٩- حسين علي صالح
٢٠- حسن عيسى أحمد
٢١- حسن عبد الله البناء
٢٢- علي محمد حسن
٢٣- حسن ماجد
٢٤- طالب علي
٢٥- صلاح سعيد الحَمَّار
٢٦- محمد إبراهيم يحيى
٢٧- حسن يوسف حسن
٢٨- حسين راشد
٢٩- مجيد أحمد حبيب
٣٠- عبد الأمير يوسف
٣١- أحمد عبد الله

وإلى جانب مبنى 14، أكدت مصادر خاصة أيضا إصابة ما لا يقل عن 80 سجينا في مبنى 13 بنفس الأمراض الجلدية.
وتداولت أنباء عن وجود إصابات بأمراض جلدية بين السجناء في سجن الحوض الجاف. وكان سجن الحوض الجاف قد شهد وقوع مئات الإصابات مطلع العام الجاري.
ولم تنفي "المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان" وجود إصابات بأمراض جلدية في تعليق لها قبل يومين على حسابها في تويتر، واكتفت بالقول أنها " تتابع الحالة المرصودة وسيتم الموافاة بالإجراءات المتخذة حولها" في إقرار ضمني بوجود الإصابات.
وتأتي هذه التطورات في ظل وجود مؤشرات وأنباء عن وقوع إصابات في صفوف الشرطة بمرض كورونا (كوفيد-19)، وعزل بعض السجناء والشرطة في ظل تكتم من قبل السلطات على هذه الأخبار، وقلق كبير في أوساط عوائل السجناء من وقوع كارثة إنسانية في حال وقوع إصابات بالوباء الفتاك في السجن.
ويقدر عدد السجناء السياسين في البحرين بأكثر من 2000، بينهم علماء دين وشخصيات أكاديمية وطلبة جامعيين، وعدد كبير من الأحداث.

فريق الأمم المتحدة المعني بالإعتقال التعسفي يطالب بالافراج الفوري عن معتقلين عذبوا بوحشية

البحرين اليوم-جنيف 09/06/2020
توصل فريق الأمم المتحدة المعني بالإحتجاز التعسفي إلى أن المتهمين في قضية ما عرف في البحرين ب"كتائب ذو الفقار" معتقلون تعسفيا، داعيا السلطات في البحرين إلى الإفراج الفوري عنهم. وناقش الفريق في تقرير مفصل أوضاع 20 متهما من أص 138 متهما تعرضوا لمحاكمة جماعية في مايو 2015 بتهمة تشكيل "خلية إرهابية" أطلق عليها إسم " كتائب ذو الفقار".
وقال فريق الإعتقال التعسفي في الأمم المتحدة أن اعتقال هؤلاء الأفراد انتهك العديد من قوانين حقوق الإنسان الدولية، وأن بقائهم في السجن في هذه الظروف الإستثنائية مع تفشي فيروس كوفيد19يشكل خطورة أكبر على حياتهم في السجن، وقد يرقى إلى اعتباره جرائم ضد الإنسانية، مشددا على ضرورة الإسراع بالإفراج عن 18متهما في القضية المزعومة.
وكان فريق الأمم المتحدة قد أجرى مراسلات عديدة مع السلطات في البحرين بشأن القضية، إلا أنه لم يقتنع بتبريرات السلطات حول شرعية المحاكمة الجماعية في القضية المزعومة، وخصوصا بعد وقوفه على ما يثبت تعرض 20 من المتهمين على الأقل إلى التعذيب والإعتراف عن طريق الإكراه.
وبحث الفريق حيثيات اعتقال وإدانة عشرين سجينا هم كل من: علي عيسى التاجر، حسن راضي حسن عبدالله البقالي، أحمد عيسى أحمد يحيى علي ، أحمد عبد الحسن حبيب يوسف حسين، محمود سعيد أحمد عيسى عبد الله، علي حسين علي عبد الله الشيخ، سيد أحمد علي محمد علي محمد، حسين عبد الله جمعة مكي محمد، محمد عبدالإله عبد الجليل أحمد، جاسم محمد عبد الله إبراهيم، أحمد خليل إبراهيم علي أحمد، سلمان علي سلمان محمد صالح، محمد جميل عبدالنبي منصور الطبلاني، مهدي علي حسن مهدي خلف، طه سيد جواد شبار. حسين محسن سلمان مكي علي المفتاح، حسين عبدالله سلمان خلف، عبدالإله سيد علي أحمد إبراهيم أحمد، علي أحمد علي عباس الحلال، عيسى جابر ابراهيم حبيب حسن.
وقد تم اعتقال المتهمين في الفترة ما بين 2015 و 2017، وتعرض المعتقلون إلى أنواع بشعة من التعذيب من بينها الصعق الكهربائي، والإعتداء الجنسي، كما تم اعتقال أغلبهم دون إبراز أمر قضائي بالقبط عليهم، ومن ثم تعرضوا للإختفاء القسري فترة التحقيق. وجميع هؤلاء أجبروا على الإعتراف عن طريق الإكراه، وكان من بينهم متهمان قاصران فترة الإعتقال أجبرا على التوقيع على إفادات لم يطلعوا على محتواها.
وتطرق تقرير الأمم المتحدة إلى المحاكمة الجماعية مشيرا إلى أن القضاء في البحرين أصدر أحكامه ضد 115متهما لم يكن حاضر منهم إلا متهم واحد، وتم تمثيل البقية من خلال محام واحد وبعضهم لم يتم تمثيله أصلا. وتراوحت أحكام المتهمين بين السجن مدى الحياة ووسنوات حكم طويلة مع سحب الجنسية.
ولفت التقرير إلى أن المحكمة لم تنظر في مزاعم التعذيب الذي تعرض له المتهمون، كما لم يتم السماح لهم بالتحدث في المحكمة، بل لم يتم إحضارهم إلى قاعة المحكمة وقت النطق بالحكم.
وبناء على ما ذكر من إجراءات باتدأت بالإعتقال من دون أمر قضائي، ومن ثم تعريض المعتقلين إلى الإختفاء القسري، واستخدام التعذيب البشع لانتزاع الاعترافات، واعتقال وتعذيب قصر، ووانتهاك المادتين 9 و 14من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، فإن السلطات في البحرين أخفقت في وضع أسس قانونية لاحتجاز المتهمين التسعة عشر الذين بحثت فريق الاعتقال التعسفي قضيتهم بالتفصيل.

يذكر أن منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان كانت قد أثارت القضية مع فريق الأمم المتحدة المعني بالإعتقالات التعسفية، وأصدرت المنظمة فيما بعد بيانات مفصلة حول حيثيات الاعتقالات والظروف التي أحاطت بالقضية.
وتعد قضية "ذو الفقار" من أكبر المحاكمات الجماعية التي جرت في البحرين، وقد امتاز القضاء بإصدار أحكام تفتقر لأدنى معايير العدالة وتتجاهل مزاعم التعذيب، كما تحول الحكم بإسقاط الجنسية عن المواطنين إلى ظاهرة تميز القضاء في البحرين.

60 عضواً بالبرلمان الأوروبي يطالبون طاغية البحرين بإطلاق سراح السجناء السياسيين

في 17 يونيو – وجه 60 عضواً من البرلمان الأوروبي رسالة الى ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة طالبوا خلالها بإطلاق سراح سجناء الرأي والسجناء السياسيين البارزين الذين ما زالوا خلف القضبان لا سيما بعد إطلاق سراح المدافع البارز عن حقوق الإنسان نبيل رجب الأسبوع الفائت.

للإطلاع على الرسالة مترجمة للغة العربية إضغط هنا

قائدا المعارضة السياسية حسن مشيمع وعبد الوهاب حسين والمدافعان البارزان عن حقوق الإنسان الدكتور عبد الجليل السنكيس وناجي فتيل، والسجناء السياسيين الشيخ عبد الله عيسى المحروس، المعروف أيضاً بالشيخ ميرزا المحروس، الشيخ عبد الجليل المقداد والشيخ علي سلمان بالإضافة إلى مواطني الاتحاد الأوروبي السجينين، السيد عبد الهادي الخواجة، والشيخ محمد حبيب المقداد، هؤلاء كانوا موضوع رسالة أعضاء البرلمان الذين عبروا عن قلقهم البالغ تجاه بقائهم خلف القضبان وهم يعانون من وضع صحي مزمن ويعرض حياتهم للخطر مع تفشي فيروس كورونا بشكل متزايد في البحرين.

وقال الأعضاء: "لقد رحبنا بالإفراج عن 1786 سجيناً في 17 مارس 2020 من السجن. لكن هذه الخطوة المحسوبة بإبقاء سجناء رأي وسجناء سياسيين بارزين خلف القضبان. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدد الحالات الإيجابية لفيروس كورونا يستمر في التزايد خاصّةً بعد تسجيل 19013 حالة حتى 17 يونيو، حيث يمكن أن يمكن لهذا المرض أن يصيب السجناء وبالتالي ممكن أن يتعرض الآلاف لمخاطر كان من الممكن تجنبها. إن الإفراج عن المدافع البارز عن حقوق الإنسان نبيل رجب، قد بعث فينا شعوراً بالارتياح. لكننا نرسل إليكم رسالة للتعبير عن قلقنا العميق بشأن حالات السجناء السياسيين الذين لا يزالون رهن الاحتجاز"

وركز أعضاء البرلمان في الرسالة على أنّ التدابير الوقائية، مثل التباعد الاجتماعي بطبيعتها مستحيلة، بسبب حالة الاكتظاظ في السجون. كما أنّ العديد من هؤلاء السجناء يحتاجون إلى فحوصات طبية منتظمة، والتي يتم رفضها بشكل روتيني عن طريق السلطات الجزائيّة. وفي حين تدّعي الحكومة أنه تم تبني إجراءات جديدة مثل الاختبار المنتظم لحماية هؤلاء السجناء، فمعظم موظفي السجون لم يتخذوا خطوات كافية لمنع تفشي المرض، مثل ارتداء ملابس واقية من أجل سلامة السجناء، وأنه يمكن لهذا الفشل الفاضح والمتهور لواجب الرعاية أن يؤدي إلى خسارة مأساوية في أرواح السجناء داخل سجون البحرين. وقد اشتكى العديد من السجناء السياسيين لعائلاتهم خلال مكالماتهم الهاتفية المخصصة، أنهم قلقون للغاية بشأن صحتهم، وبسبب عدم إظهار حراس السجن لالتزامهم بأي إجراء صحي أساسي. ناهيك عن هذه الحالة، فإنّ هذه الأزمة الصحية خطيرة جدًا.

فيما ذكّر الأعضاء بمطالبات المجتمع الدولي، والمنظمات غير الحكومية، ودول أخرى بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين منذ بداية الأزمة مثل المفوضة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باتشيليت التي دعت وفي 25 مارس، الحكومة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية صحة السجناء وحقوقهم، كما وافقت عدة منظمات غير حكومية على هذا الطلب. وفي 6 أبريل، عبّرت 21 منظمة غير حكومية بمن في ذلك منظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والمركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان، وأمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين عن مخاوفهم بشأن خطر العدوى الذي يواجهه السجناء. كما تم تقديم ادعاءات مماثلة في الآونة الأخيرة، من قبل القائد الديني الشيعي البارز في البحرين، رجل الدين آية الله الشيخ عيسى قاسم.

وفي ختام الرسالة حثّ الأعضاء على الالتزام بتعهدات البحرين الدولية بحقوق الإنسان للإفراج عن جميع السجناء السياسيين، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتجنب انتشار الفيروس في السجون البحرينيّة ومراكز الاعتقال.

الشيخ زهير عاشور يدعو لمقاومة قانون العقوبات البديلة حريتنا ليست للمساومة

دعا السجين السياسي الشيخ زهير عاشور إلى مقاومة "قانون العقوبات البديلة"، مؤكدا على ضرورة "الصبر وشدة الإرادة."

وفي رسالة مسربة من داخل سجن جو قال عاشور "سنبقى في السجن وإن طال الزمان، فما ضعفنا ولا دخل الوهن فينا، فما زلنا أولئك الأعزاء الكرام". مضيفا "لا نساوم على شرف الأوطان، ولا نبيع الدين بالدنيا، ولن نخون القضية والثورة ودماء أحبتنا."

ورأى عاشور بأن مقاومة هذا القانون يحتاج إلى "بصيرة وإرادة من قبل السجناء بالدرجة الأولى، ومن الأهالي بالدرجة الثانية."

واستشهد الشيخ زهير عاشور في رسالته المسربة بخطاب آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم الذي أكد على "أن العقوبات البديلة لا بد أن تقاوم كالعقوبات الأصل، ولا بد من تطهير المجتمع من كل المظالم، وأن لا تكون الحرية الممنوحة من الله عز وجل محل المساومة أبدا."

ويقضي قانون العقوبات البديلة باستبدال السجن "بعقوبة غير سالبة للحرية" وفق شروط من بينها عدم التدخل في الشؤون السياسية، والعمل دون مقابل.

ويرى المعترضون على ذلك القانون أنه ظالم بحق السجناء السياسيين وأصحاب الرأي حيث أن اعتقالهم باطل من الأساس، كما أن القبول والتخلي عن حق التعبير عن الرأي في حد ذاته ظلم مضاعف ويتناقض مع الثورة التي تفجرت للمطالبة بالحرية والكرامة.

يذكر أن الشيخ زهير عاشور تعرض للتعذيب الوحشي بعد اعتقاله في العام 2013 وحكم عليه بالسجن المؤبد ثلاث مرات بسبب مشاركته في الثورة. وما يزال عاشور ومئات السجناء السياسيين يتعرضون للمضايقات والإنتهاكات داخل سجن جو سيء الصيت.

تطبيقات اقتفاء المخالطين في البحرين والكويت والنرويج من بين أخطر التطبيقات على الخصوصية

أظهر تحقيق استقصائي أجرته منظمة العفو الدولية أن تطبيقات اقتفاء المخالطين للمصابين بفيروس كوفيد-19 التي استحدثتها البحرين والكويت والنرويج تُعدّ من أكثر التطبيقات اقتحاماً للخصوصية الشخصية في العالم، إذ تنطوي على أخطار تهدد خصوصية وأمن مئات الآلاف من الأشخاص.

و تم الربط بين تطبيق "مجتمع واعي" في البحرين وبرنامج وطني بثه التلفزيون البحريني اسمه "أنت في البيت؟"، حيث قدم البرنامج مكافآت مادية للأفراد المسجلين في التطبيق الملتزمين بالبقاء في منازلهم أثناء شهر رمضان الماضي. فباستخدام البيانات الشخصية التي تم جمعها من خلال التطبيق، كان البرنامج يختار عشرة أرقام هاتفية عشوائية من أرقام الأفراد المسجلين في التطبيق يومياً باستخدام نظام إلكتروني، وكان القائمون على البرنامج يتصلون بأصحاب هذه الأرقام المسحوبة على الهواء مباشرة للتحقق من أنهم في بيوتهم آنذاك، فتقدم مكافأة مالية للملتزمين بالبقاء في بيوتهم. وكان الاشتراك في هذه المسابقة التلفزيونية أمراً إجبارياً أول الأمر إلى أن أضافت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في البحرين خاصية تتيح للأفراد المسجلين في تطبيق "مجتمع واعي" إمكانية عدم الاشتراك في البرنامج. كما نشرت السلطات البحرينية على الإنترنت بيانات شخصية حساسة لأفراد يُشتبه في إصابتهم بفيروس كوفيد-19، بما في ذلك حالتهم الصحية، وجنسيتهم، وسنهم، ونوعهم الاجتماعي، وأسفارهم.

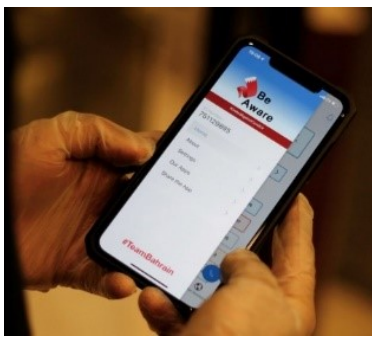

وكلا التطبيقين البحريني والكويتي يمكن أن يقترن بسوار مزود بتقنية البلوتوث، يستخدم للتحقق من بقاء المستخدم بالقرب من هاتفه تنفيذاً لتدابير الحجر الصحي. ويقوم التطبيق الكويتي بالتحقق من المسافة بين سوار البلوتوث والهاتف بصفة منتظمة، ثم يحمل بيانات الموقع كل عشر دقائق إلى خادم مركزي.

بحراني جكن ناجتس «يغرق مواقع التواصل: أعيش خوف التحدث بلهجتي البحرانية

» 22-06-2020 - 7:01 ص

مرآة البحرين (خاص): ببراءة وصدق سجلت الشابة البحرينية مريم الزيرة مقطع فيديو وبثّته عبر قناتها علي موقع اليوتيوب تحت عنوان »بحراني جكن ناجتس«، تحدثت عن الصعوبات التي واجهتها كونها »بحرانية «تتحدث بلهجتها. وحاز الفيديو انتشاراً واسعاً، إذ حصل على أكثر من عشرة آلاف مشاهدة، وحاز أكثر من 70 تعليقاً. وعلى الرغم من أن الزيرة أكدت في المقطع المصور أن ما سجلته نابع من تجربتها الخاصة بعيداً عن أي انحيازات سياسية، إلا أن التعليقات على المقطع حملت الكثير من التعليقات السياسية.

وكلمة بحارنة أو بحراني هي كلمة صحيحة لغوياً يقصد بها سكان البحرين، لكن كلمة بحارنة أو بحراني صارت لاحقاً هي الصفة التي تطلق على السكان من المذهب الشيعي، وتم تغيير وصف البحراني إلى بحريني.

أشارت مريم الزيرة في مقطعها في اليوتيوب إلى موضوع العنصرية، وقالت إنها كانت تخجل في السابق من لهجتها، فمنذ صغرها أدركت أنه يتم التعامل معها بشكل مختلف إذا ما تحدثت بلهجتها البحرانية، لذا صارت تفضل الحديث باللغة الانجليزية لكي لا تتعرض لمثل هذه المواقف أو التمييز. وأنها في فترة صغرها كانت تغيّر لهجتها وتتحدث بلهجة أخرى.

وقالت إنها لا تسمع لهجتها في وسائل الإعلام والتلفزيون الوطني. مشيرة إلى إن البعض يغيرون معاملتهم في مقابلات العمل حين يعرفون أن المتقدم للوظيفة شيعي، وأنّ البعض في مقابلات العمل يتم سؤالهم مباشرة هل أنت شيعي أم سني؟

بحسب الزيرة فإنّ هذا الواقع جعلها في فترة معينة غير واثقة من نفسها، وأنها لا ترغب في التحدث باللغة العربية، وقالت إنه بعيدا عن السياسة فإنها تنصح الجميع بالابتعاد عن العنصرية.

القيادي المعارض إبراهيم شريف نشر الفيديو في حسابه عبر منصة تويتر، وعلّق »قبل 70 عاما كانت كلمة بحراني شائعة في الأدبيات الوطنية. في الجامعات كان الطلاب العرب يسموننا بحارنة. مع الاسف، التمييز والحساسيات الطائفية قوضت نسيجنا الاجتماعي، فأصبحت اللهجة والطائفة شرطا لتقلد بعض الوظائف.«

وعارض مدير الإعلام والعلاقات العامة السابق في وزارة الاسكان عدنان الشيخ رأي إبراهيم شريف، وقال »ليتنا لا نتكلم عن مواضيع مثل هذه لكي تموت. فإذا كنا نتربص كل شاردة أو واردة من هنا وهناك ونربطها بالخلافات الطائفية ونتباكى على ما فعلته بنسيجنا المجتمعي، فإننا بذلك نروي ما زرعه مثيري النعرات الطائفية. اللهجة البحرانية لهجة لا أقل ولا أكثر. لا علاقة لها بالجنسية أو تقلد الوظائف؟.«

كما اعترض الناشط محمد البوفلاسة على كلام ابراهيم شريف أيضاً، بقوله»اللفظ بحريني، سعودي، وكويتي، وليبي، ومصري، ليش ما قلتوا سعوادي وكويتاوي وليباوي ومصراوي، بلا دلع عاد قلنا تترصد لنا الحكومة بس عاد لا تبالغون.«

أما المغرد محمد المداوي فكان صريحاً أكثر بمعارضته لشريف، إذ كتب »كل واحد ينام على الجنب الي يرتاح له.. والمعنى في قلب الشاعر.«

المغرّدة سعاد الخواجة، علّقت من جانبها »هذا الفيديو مؤسف على عدة مستويات. الأول: هو ان يضطر أي شخص ان يحتمي بلغة أخرى غير لغته الأم ليخفي هويته المذهبية التي تكشفها لهجته المحلية. الثاني: هو أن تكون كلمة بحراني تعريف عن طائفة بدلاً من جنسية تضم جميع الطوائف. الثالث: تأكيد بديهية هي أن القدرات لا تنحصر في مذهب او طائفة.«

وأضافت »الرابع: هو ان يكون شيء سائد وطبيعي أن يُسأل أي شخص عن طائفته في مقابلة رسمية أو في أي مناسبة أخرى. الخامس: أن تحدد اجابة هذا السؤال مصيرك ومستقبلك، وتعامل الناس معك. والسادس والأهم هو شعورك بالغربة وعدم الارتياح أو الاستهجان لحديثك بلهجتك على وسائل الإعلام التابعة لبلدك.« وأيّدت الناشطة الحقوقية الكويتية هديل أبو قريص، بقولها »لاحظت بأن اللهجة البحرانية مختفية عن شاشات البحرين منذ سنوات.« المغرّدة وسن المرهون كتبت »ما نسمع اللهجة البحرانية في تلفزيون البحرين، و اذا في مسلسل شخصية بحرانية لازم يكون مضحك و فقير و منتف.«

أما الناشط الحقوقي يوسف المحافظة، فأكد أنّه »في كل الشركات التي عملت بها وكل المؤتمرات والندوات التي حضرتها، وكل المواقع التي كنت بها، وكل من قابلته في حياتي، كنت أتحدث معه باللهجة البحرانية ولم اغيّرها خجلًا أو لمراعاة حساسية الطائفيين، أو من أجل تخليص معاملة في جهة حكومية معينة.« الإعلامية ريم خليفة، نشرت الفيديو، معلقّة »هذا الفيديو لمواطنة بحرانية يتكلم عن واقعنا المعاش للأسف في البحرين، وماذا لو تكلمت باللهجة البحرانية؟، فهل بالفعل ستحصل على وظيفة؟، وهل تسمعها في التلفاز اليتيم الرسمي؟، وهل من غيّر لهجته أصبح مقبولاً، .انها الهويات القاتلة كما كتب أمين معلوف.«

اتحاد نقابات عمال البحرين يحذّر من موجة فصل جماعي للبحرينيين والعمال المهاجرين بحجة الكورونا

المنامة – "رأي اليوم":

نبّه الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين اليوم (الاربعاء) إلى خطورة الوضع المقبل بعد تزايد وتيرة فصل البحرينيين بحجة جائحة كورونا . ومحذرا في الوقت نفسه من موجة فصل جماعي قد تدفع بها الشركات بعد انتهاء فترة الدعم، مشدّداً على ضرورة محاصرة الوضع واتخاذ إجراءات مسبقة جدية لوقفه وتجنبه.

وأكد الاتحاد في بيان حصلت "راي اليوم" على نسخة منه أنه قد وصلته عدّة شكاوى من موظفين بحرينيين و غير بحرينيين، تزمع الشركات إقالتهم مع انتهاء فترة الدعم نهاية الشهر الحالي، وذكّر الاتحاد هذه الشركات بأن لهؤلاء المفصولين التزامات مالية، وعائلية، واجتماعية وغيرها، ومن الضروري اللجوء قبل اتخاذ قرارات بهذه الخطورة إلى الحلول الودية والتفاوض.

وكانت عدد من الشركات في البحرين قد اتخذت قرارات فصل لبعض من عمالها البحرينيين، وربطت إجراء الفصل بانتهاء فترة الدعم، اذ أخبرت إحدى الشركات المالية 17 موظفاً جامعياً من ذوي الخبرات والكفاءات بقرارها، فيما قررت إحدى شركات قطاع الإنشاءات والبناء فصل 13 بحرينياً، و35 عاملاً مهاجراً، فيما ناهز المخطرون بالفصل 40 موظفاً في المكاتب السياحية، وامتنع أحد الفنادق عن دفع رواتب عدد كبير من موظفيه منذ شهر يناير الماضي، فيما استلمت أمانة القطاع الخاص شكاوى موظفين اثنين وأربع استشارات في قطاع التعليم، وشكوى أخرى في القطاع الصناعي لبحرينية هي الوحيدة التي فصلت في شركة كل موظفيها من الأجانب.

وقد وردت للاتحاد 42 حالة شكوى لفصل تتعلق 18 منها بالأزمة الراهنة، فيما لا يستبعد أن تكون بقية الحالات مرتبطة بها، وقد حوّل الاتحاد 20 قضية منها للمحامي، وحلّ 6 منها بالتفاوض مع أصحاب العمل،وبالرغم من تدخّل الاتحاد عبر أمانة القطاع الخاص لحل بعض القضايا وديا بالتفاهم مع بعض أصحاب العمل، أو بالتواصل مع وزارة العمل والوزير شخصياً، إلا أنه يشدّد على أهمية تدارك الأمر قبل تدهوره، وإيجاد حلول تحفظ حقوق هؤلاء العمال، وتحترم التزاماتهم، وتراعي الظرف الاجتماعي والصحي الخاص الذي تمرّ به البلاد والعالم.

وكان الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين عبدالقادر الشهابي قد نبّه إلى أن البحرين بلد سريع التأثر بالمتغيرات سلباً وإيجاباً، وأن عديد من قطاعات العمل في البحرين قد تأثرت سلبا بسبب الإغلاق كقطاع النقل والفندقة والمطاعم والتجزئة، مشيراً إلى أن بعض المؤسسات قد تعلن إفلاسها في حال استمرار الإغلاق لأنشطتها التجارية بسبب الإجراءات الاحترازية لجائحة كورونا، كما أشار إلى أن دعم الأجور في هذه الأزمة يعتبر دعماً للمؤسسات بقدر التزامها بالبحرنة، وبما أن 80% من القوى العاملة ليست وطنية و لا تستفيد من دعم الأجور، فثمة حاجة ضرورية لترشيد المعايير التي يتم على أساسها دعم المؤسسات الاقتصادية.

قضايا اربع تشغل بال البحرانيين

وتستمر معاناة شعبنا في ظل الحكم الخليفي الجائر الذي يمزج بين سياسات ثلاث: مأسسة القمع ليصبح جزءا من النسيج الاداري للدولة، سياسات التذاكي من اجل التضليل وكسب الوقت، تعميق الفساد الاداري والمالي وتوسيعه لكي لا ينحصر بأفراد العصابة الخليفي الحاكمة. هذه المعاناة يشعر بها الجميع ولا تنحصر بطائفة او فئة دون اخرى، ولكن اساليب التعبير عنها تتعدد وتتخذ انماطا مختلفة. ولم يعد الديكتاتور الحالي يحصر قمعه بالنشطاء فحسب، بل اصبح من يعبر عن تلك المعاناة هدفا للقمع والاضطهاد. وبودنا هنا التطرق لقضايا اربع منفصلة ومتداخلة في الوقت نفسه:

الاولى: تصاعد حالات الاصابة والوفاة بفيروس كورونا في الايام الاخيرة. وقد ساهمت سياسات الخليفين في توسع انتشاره بعد ان بدأ محدودا وحاولوا تسجيل ذلك من ضمن انجازاتهم. فاستقدام العمال الاجانب وفق سياساتهم ساهم في ذلك الانتشار، خصوصا ان هؤلاء العمال لا يحظون عموما بمعاملة انسانية مناسبة. فحالة الاكتظاظ في اماكن سكنهم من العوامل التي تسمح للوباء بالانتشار سريعا. ونظرا لصغر المساحة الجغرافية للبلاد فان فصلهم الكامل عن المواطنين ليس ممكنا. كما ان غياب الرعاية الصحية المناسبة للشعب عموما يمثل ضغطا على المؤسسات الصحية. وحتى الآن ليس هناك مجمع صحي كبير سوى السلمانية الذي يديره العسكريون والذي شهد ابشع اضطهاد للطواقم الطبية عندما رفضوا تسييس مهمتهم وعالجوا ضحايا القمع الخليفي في العام 2011. انتشار الوباء اصبح قلقا عميقا في نفوس المواطنين الذين بدأوا يدركون مخاطره وسرعة انتشاره. لقد احسنت الطواقم الطبية البحرانية الاصلية اداء مهماتها طوال الشهور الاربعة الماضية، ولكن تراجع الامكانات المالية بسبب السياسات الخليفية التقشفية ساهم في تعقيد مهماتهم. فما يزال الطاغية وابناؤه يستحوذون على اموال البلاد وينفقونها على الامبراطوريات الرياضية لاولاده، فولي عهده يسيطر على سباق السيارات وينفق الملايين على سباق السيارات "فورمولا الدم"، وينفق اموال الشعب لشراء نواد رياضية في بلدان اوروبية آخرها اسبانيا. وناصر يسيطر على سباق الدراجات والسباحة وعدد من المجالات الرياضية الاخرى، برغم الاتهامات التي وجهت له بتعذيب عدد من السجناء البحرانيين. وقد انضم خالد للفريق بامبراطورية تتوسع بشكل متواصل، وراح يوظف اشخاصا اجانب لادارة شؤونه "الرياضية". وقد تناقلت وسائل الاعلام العالمية مؤخرا خبر توظيفه شخصا معروفا ضمن دوائر الجريمة المنظمة والفساد، فهرع لفصله بطلب من داعميه في لندن ودبلن. هذا النهب المنظم لثروة بلد محدود الدخل ادى لتضاؤل الاستثمار في المجال الطبي الذي اصبح عاجزا عن التعاطي مع مستلزمات مكافحة الوباء.

الثانية: بعد ان اصبح سجن الآلاف من البحرانيين الاصليين جريمة مرتبطة بشخص الطاغية، سعى للتذاكي على المجتمع الدولي بطرح ما اسماه "العقوبات البديلة". وقد بدأت هذه السياسة شوهاء بعد ان كشف النشطاء الحقوقيون انها واحدة من كبريات الخدع التي سعى الخليفيون لفرضها على الشعب. وبدلا من توجيه الشكر للطاغية بعد نقل نبيل رجب من طوامير التعذيب الرسمية الى الاقامة الجبرية بمنزله، هرعت الجهات الحقوقية ا لدولية لشجبه اولا لاعتقال نبيل بسبب تغريداته، وثانيا لاضطهاده المتواصل داخل السجن وثالثا لفرض عقوبات قاسية عليه بعد نقله للعقوبات البديلة. ويرفض المجتمع الدولي فرض اية عقوبة على نبيل وسواه من البحرانيين الاصليين المضطهدين بسبب آرائهم. والسؤال ما يزال مطروحا: ما الجرم الذي ارتكبه نبيل رجب لكي يسجن بطوامير التعذيب او ضمن العقوبات البديلة؟ وهناك عزوف كبير عن مسايرة الطاغية في هذه السياسة، خصوصا بعد ان شجبها النشطاء واطلق سماحة الشيخ عيسى قاسم رصاصة الرحمة لرأسها ببيانه الاخير.

الثالثة: جاء قرار الطاغية تثبيت احكام الاعدام بحق اثنين من البحرانيين الاصليين، زهير السندي وحسين عبد الله، صفعة للوطن والشعب والانسانية. فقد عبر القرار عن توحش الديكتاتور ودمويته وعقليته الانتقامية التي تهدف لكسر شوكة الشعب وردعه عن المطالبة بحقوقه السياسية المشروعة. كما ان الطاغية متوتر جدا بسبب رفض عائلات السجناء الخضوع لارادته او استجدائه لاطلاق سراح الابرياء. قرار تثبيت حكم الاعدام سياسي محض، صدر عن ديوان الديكتاتور لعبيد الطاغية الذين منحوا لقب "قضاة". ويهدف القرار لاظهار قوة النظام من جهة وعدم جدوى نضاله من جهة اخرى ولمنح الديكتاتور فرصة لالغاء قرار الاعدام لاحقا لتوفير مادة لمدحه والثناء عليه ووصفه بالرحمة والحب. لقد اثبت حمد افلاسه الاخلاقي والسياسي وتعطشه لكسب شيء من الاحترام او التقدير. فالمجرم لا يشعر بالأمن والاستقرار لعلمه ان دماء ضحاياها تطارده اينما كان. كان الاحرى بالطاغية ان يعتذر للشعب عما ارتكبه من جرائم بحقه ابتداء بقتل البحرانيين وتعذيبهم وهدم المساجد وهتك االاعراض واغتصاب النساء. اما اقرار احكام الاعدام فلن تزيد الشعب الا ثباتا لانها تؤكد توحش الخليفيين وبشاعة حكمهم وتدفع الاحرار للبحث المتواصل عن نظام حكم بديل يؤسسه المواطنون على اساس "صوت لكل مواطن". وقد شجبت الاحكام منظمات عديدة من بينها "ريبريف" و العفو الدولية وهيومن رايتس ووج. ويرجح ان تصدر اوامر للطاغية لوقف الاعدام والسعي لكسب مردود سياسي وشعبي من ذلك. ومع ذلك يبقى تنفيذ الاعدام احتمالا واردا خصوصا اذا اتجه الشعب لحرمان الديكتاتور من اي مكسب سياسي في حال الغاء الاعدام.

الرابعة: النضال ضد العنصرية الذي ارتفعت وتيرته مؤخرا في ضوء قتل المواطن الامريكي الاسود جورج فلويد، تطور ايجابي يهدف لكسر هيمنة العنصريين على الحكم في بلدان غربية عديدة في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية. هذا النضال يتجسد في الاحتجاجات المتواصلة وازالة تماثيل الشخصيات السياسية والعسكرية التي كان لها دور في الممارسات العنصرية خصوصا ضد السود. وفي هذا الجانب توسع السجال حول العنصرية ليشمل التمييز المؤسس على الدين والثقافة بالاضافة للون والجنس. وقد اثار الناشطون البحرانيون ضرورة تصنيف نظام الحكم الخليفي ضمن الانظمة العنصرية لانه يميز بشكل موثق ضد السكان الاصليين، ويتبنى سياسات تغيير هوية البحرين التاريخية لكي يمحو ثقافة السكان الاصليين، بالاضافة لسياسات التمييز ضد الاغلبية الساحقة من السكان في المناصب الرسمية والوظائف والحقوق، وهذه عنصرية مقيتة. أليس من العنصرية حصر رئاسة الوزراء بشخص خليفي؟ او وزارات الخارجية والداخلية؟ او حتى الحاكم نفسه؟ أليس هذا ضربا من التمييز المؤسس على الانتماء العرقي؟ لماذا يفضل الخليفيون على غيرهم؟ لذلك يتوقع تصاعد الدعوات لاعتبار الحكم الخليفي عنصريا بالاضافة لاستبداده وديكتاتوريته.

هذه القضايا الاربع كانت موضع اهتمام المواطنين في الايام الاخيرة، والامل ان يكون استيعابها على حقيقتها من قبل المواطنين والنشطاء دافعا للمزيد من العمل والعطاء والتضحية من اجل الصالح الانسانية. فقيام منظومة سياسية في البحرين سيضيف لمستلزمات الامن والاستقرار بمنطقة الخليج، ويدعم الامن والاستقرار الدوليين.

حركة احرار البحرين الاسلامية

19 يونيو 2020

برلماني إسباني يطالب حكومته بإجراءات لمواجهة انتهاكات البحرين الحقوقية

وجّه عضو البرلمان الإسباني خوان بالدوفي مجموعة من الأسئلة البرلمانية المتعلقة بسجل البحرين في انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك وفقا لما نشره موقع منظمة "أميركيون للديمقراطية وحقوق الانسان في البحرين". وفي 27 مايوطرح بالدوفي أسئلة للبرلمان الإسباني فيما يتعلق بحالة السجناء السياسيين وتقارير الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام في البحرين.

وافتتح النائب الجلسة بالقول إن وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة "لم يحاسب على جرائم التعذيب والقتل خارج نطاق القانون التي وقعت تحت إمرته".

واتهم بالدوفي شخصية أخرى من السلطة في البحرين، وهو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة نجل ملك البلاد، بأنه كان مسؤولا بشكل مباشر عن التعذيب ولم يتهمه النظام أو يوبخه، مما يعيد تأكيد ثقافة الإفلات من العقاب العميقة الجذور في البحرين، بحسب البرلماني الإسباني الذي أكد أن "الجرائم الخطيرة مثل التعذيب مسموح بها على أعلى مستويات السلطة".

ونقل موقع منظمة "أميركيون للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين"، عن بالدوفي حديثه عن استمرار اعتقال المعارض حسن مشيمع، وزميله عبد الوهاب حسين.

شعب صامد ومعارضة واعية وحاكم ظالم... البقية من ص 1

هذه الخلفية تساهم في تفسير المبادرات الحالية التي ارغم الطاغية على القيام بها ولكنه يسعى للتذاكي في اساليب اخراجها. فبعد عشر سنوات اصبح مرغما على اطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وكان بامكانه استغلال وباء كورونا لتبييض السجون بطريقة تفحم بعض المعارضين وتسجل له نقاطا سياسية وانسانية، ولكنه فشل في ذلك لاسباب: اولا خشيته الدائمة بالجريمة وان الافراج عن آلسجناء سوف يوفر للنشطاء افادات خطيرة عما لحقهم من تعذيب وتنكيل. ثانيا: ان يكون خروج الرموز والنشطاء عاملا جديدا لتأجيج الوضع خصوصا ان المعارضة لم تتخل عن مطالبتها بالتغيير السياسي الجذري، وانها لن تتنازل عن ذلك مهما بلغ التنكيل والقمع. ثالثا: ان لدى الطاغية غرورا ميزه عن بقية الطغاة، فهو مغرور شخصيا، ويمارس الاستعلاء الذي لا يتناسب مع امكاناته الشخصية او السياسية، فقد تبختر عندما اعتلى سدة الحكم وفي غضون ثلاثة اعوام اعلن نفسه "ملكا". رابعا: ان لديه حقدا عميقا ضد كل ما هو بحراني، لشعوره الدائم بالغربة عن الوطن والشعب والتاريخ المرتبط بالبحرين، لذلك سعى لاستبدال السكان الاصليين (شيعة وسنة) بشعب اجنبي مستورد. خامسا: ان ثورة 2011 عمّقت لديه قناعة باستحالة ا لتعايش مع الشعب البحراني الاصلي، وان حالة الطلاق قد وقعت فعلا بين الطرفين، وان من غير الممكن التعايش، فلا هو يريد البحرانيين ولا البحرانيون يريدونه. هذه حقيقة يجب ان يعيها من يهتم بالشعب البحراني. لذلك اصبح التعايش بين الطرفين مستحيلا. هذه حقيقة يسعى الخليفيون للتعتيم عليها، ليس لانهم غيروا قناعاتهم، بل لانهم يريدون حدوث الطلاق بعد انهاك الشعب او تهميشه تماما، او اضعاف شوكته وعدده بحيث يصبح بمجموعه (شيعة وسنة) اقلية من بين اقليات عرقية ودينية اخرى تم استيرادها في العشرين عاما من حكم الطاغية. ان حاكما بهذه الصلافة وهذا المشروع لا يمكن ان يسمح له بالبقاء حاكما لانه يعبث بالوطن والشعب والانسانية والكرامة.

في هذه الظروف بدأ باطلاق سراح البعض لتنفيس شيء من الضغط من اجل منع الانفجار. ومنذ فترة كان ا لخبراء الاجانب يعملون داخل طوامير التعذيب ضمن مشروع مؤسس على علم النفس، يهدف لتغيير قناعات السجناء واستخدامهم ضد المعارضين الحقيقيين سواء المعتقلين ام في الخارج، لاحداث انقلاب في اوساط المعارضة من داخلها. وجاء طرح مشروع "العقوبات البديلة" لتمرير اقذر مشروع سياسي عرفته البلاد. وقد روّجت ابواقه لهذه الخدعة الشريرة بخبث وقذارة، الامر الذي يكشف حجم التآمر على الوطن والشعب. فلو كان المشروع منطلقا من اعتبارات انسانية لصدر قرار بتبييض السجون تماما بدون قيد او شرط، خصوصا ان اكثر من 95 بالمائة من المعتقلين "سجناء رأي" لم يمارسوا سوى حريتهم في التعبير عن الرأي والمطالبة بالتغيير السياسي باساليب سلمية. ان هذه المبادرة أسوأ كثيرا مما حدث بعد انتفاضة التسعينات، فهي تحدث ضمن اطر من التذاكي والتلاعب والتضليل والترهيب والاكراه غير مسبوقة، وفي اجواء القمع الرهيب الذي اصبح لا يقتصر على الاذى الجسدي بل يطارد الناس في حياتهم وارزاقهم. في هذه الاجواء أمر الطاغية محكمة الاستئناف باقرار حكم الاعدام بحق اثنين من المواطنين الابرياء زهير السندي وحسين عبد الله. والمتوقع ان يستغل الديكتاتور هذه الاحكام لاحقا لتلميع صورته الكالحة، وذلك باعلان "العفو" عنهما. لقد اصبحت سياسته واضحة: عبيده يقومون بالاعمال الخسيسة ليظهر بعدهم "رحيما ورؤوفا".

وما اشبه الليلة بالبارحة. فعندما طرح حمد بن عيسى مشروع التخريبي في العام 2001 استبق ذلك بجذب بعض المعارضين الى جانبه لتسويق المشروع. ونجم عن ذلك طرح الميثاق الذي ادى لالغاء الدستور واعادة البلاد الى المربع الاسود مرة اخرى. هذه المرة بدأ الديكتاتور، بتوجيه من داعميه في واشنطن ولندن، باستمالة بعض ذوي الضمائر الميتة ليبدأوا ترويج مشروعه التخريبي المقبل. والامل ان ينبري الثوار وذوو العقول الراجحة لاعادة الحيوية للعمل الاصلاحي الذي بدأته الثورة، وتصعيد الحراك الميداني ضد الاستبداد الخليفي. مطلوب توضيح صورة الخليفيين البشعة ومنع سريان سمومهم في النفوس والعقول والقلوب لانها قاتله. لا يريد شعبنا اعطاء الفرصة لمن هدم المساجد وقتل الابرياء ومزق اجساد الابطال مثل فخراوي وصقر والحجيري وسامي مشيمع وعباس السميع وعلي السنكس وعلي العرب واحمد الملالي. فمن يسعى لترويج المشروع الخليفي الاجرامي فسوف يعتبر شريكا في ظلمهم وفي الدماء التي ارقوها ظلما وعدوانا. اللهم احم كوادرنا ورموزنا ومناضلينا من شر العدو الخليفي ومكره وألاعيبه وشياطينه، انك سميع مجيب، يا ناصر المظلومين وقاصم الجبارين، أرنا قدرتكم في من ظلمنا، وخذهم أخذ عزيز مقتدر، وانصر عبادك المظلومين، واحلل غضبك على من استحل دماء الآدميين.

وطن جريح وشعب مقاوم

عظيمٌ أيها الوطن ... صمودٌ حين تُمتهن
وهامٌ أنت شامخة ... وحرٌّ لست تُرتهن
جلالٌ، ثورةٌ، أملٌ ... صَبورٌ حين تُمتحن
كبيرُ الشأن في إحن ... وبالأمجاد مقترن
ملاذٌ أنت من أزَلٍ ... لمن زاروك او قطنوا
تعم بعطفك الدنيا ... وتحميها وتحتضن
لَأنت شعارُ عزتِنا ... وانت الامنُ والسكن
وشعبُك ينتشي أملا ... وبالاحلام يُفتتن
وطيرُ الشوق أطربنا ... وماس بلحنِه الفَنَنُ
وفي التاريخ آياتٌ ... بها الاحكامُ والسُّنَن
تعلمنا بان الشعبَ ... فيه الخيرُ مُختَزَن

وقلنا للألى عبثوا ... بأمنك والألى وهنوا
تعالَوا نقتفي أثرا ... فبالآثار نُمتحن
فاما نقتفي الاحرارَ ... او تسري بنا الفتن
واما ان يغني الطير ... او يغتاله الشجن
سلام يا شعاع الشمـ ... ـس انت السر والعلن
فبعد بهائك الأحّا ... ذِ أرخى ليلَه الزمن
وبعد صلابة الأحرا ... ر أبدى وجهَه السَّفَن
وراح يراود الدنيا ... وبالطاغوت يقترن
سيسحق لغوَه التاريـ ... ـخُ والثوارُ والمُدنُ
أشعبٌ ثار ضد الظلـ ... ـمِ للجلادِ يرتَهن؟

ألا يدري طغاةُ العصـ ... ـرِ ان الجرحَ محتقَن
وان الشعب لا ينسى ... ولا يلهو ولا يَهِن
فلا يغفو على ظلمٍ ... ولا ينتابه الوسن
له في المجد بنيانٌ ... وفي وجدانه الوطن
مشى في ثورة البحريـ ... ـنِ حتى لفّه الكفن
بحب الناس ممتليء ... فلا حقد ولا ضغن
هو الدنيا وبهرجها ... هو القيثار واللحن
فلعلع يا صدى الاوطا ... ن ان الشعب ممتحن
أوال أنت دوحتنا ... وظلك وارفٌ حسن
سنمضي نحو سؤددنا ... فنحن لعزتك الثمن
بقلبك يسكن العشا ... ق، لا حزنٌ ولا شجن